الأمم المتحدة

A/CONF.192/BMS/2003/SR.1

الجمعية العامة

Distr.: General
2 February 2006
Arabic
Original: French

اجتماع الدول الأول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

محضر موجز للجلسة الأولى

عقدت في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، يوم الاثنين، ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، في الساعة ١٠/٠٠.

برئاسة: السيدة إينوغوتشي ..... (اليابان)

المحتويات

افتتاح وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح الجلسة

انتخاب الرئيس

بيان الرئيس

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة، قرأها وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح

إقرار النظام الداخلي

إقرار جدول الأعمال

انتخاب المسؤولين

تنظيم العمل

النظر في التنفيذ الوطني لبرنامج العمل

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-41934 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠,٢٠ صباحاً.

افتتاح وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح للاجتماع

١ - قال **السيد آبيه** (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) في إعلانه افتتاح الاجتماع الأول للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه إن الاجتماع يمثل علامة بارزة في تشجيع العمل الدولي لنزع السلاح والأمن البشري وتنميته واحترام الحقوق الإنسانية وفي حماية مجموعات المجتمع الأكثر تعرضاً للخطر. وفضلاً عن أهميته الجوهرية، يمثل برنامج العمل تحدياً هائلاً. ورحّب بجهود المجتمع الدولي لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والالتزام الذي أبداه في هذا المضمار. وستستمر الأمم المتحدة والدائرة المعنية بشؤون نزع السلاح في مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه من جميع جوانبه.

اختيار الرئيس

٢ - انتخبت السيدة إينوغوتشي (اليابان) بالتزكية.

٣ - تولت السيدة إينوغوتشي رئاسة الجلسة.

بيان الرئيس

٤ - قالت **الرئيسة** إن الاجتماع الأول للدول الذي يعقد مرة كل سنتين جزء من المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك من ٩٠ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١. ويشكِّل الاجتماع الفرصة الأولى للدول لتبادل الخبرات وتحديد الإستراتيجيات الملائمة لحل المشاكل التي تواجهها. وسوف يعزز مشاركتها وتمكينها في العملية التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠٠١. كما سيقوّي الشراكات التي أُنشأت بموجب المساعدة الدولية ومشاريع التعاون المختلفة. وينبغي أن يكون الحوار صريحاً بقدر الإمكان قصد إيجاد حلول للمشاكل العديدة التي برزت والاستفادة من الإمكانية الضخمة التي يوفرها برنامج العمل.

٥ - جاء برنامج العمل نتيجة الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء للدخول في مفاوضات بناءة تتعلق بقضايا ذات مصالح مشتركة. وعبَّرت الرئيسة عن رغبتها في تهنئة السيد كاميلو رييس من كولومبيا، رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١، وشكره على الجهود الدؤوبة والتزامه الشخصي، الذي مكَّن، بتآلفه مع قدراته الدبلوماسية الاستثنائية، من إقرار برنامج العمل بالإجماع.

٦ - لقد حان الوقت لترجمة برنامج العمل إلى أفعال ملموسة من أجل تخفيف المعاناة التي يسببها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالاستناد إلى التقارير التي قُدّمت إلى الأمين العام من أكثر من ٧٠ بلداً ومن المعلومات التي زودتها المنظمات الدولية والإقليمية والإقليمية - الفرعية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، تبين أن المجتمع الدولي عازم على منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه والقضاء عليه.

٧ - ذكر الأمين العام بالتحديد في تقريره إلى مجلس الأمن في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1053)، ''أن انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديداً عالمياً للأمن البشري وللحقوق الإنسانية، إذ يقضي نصف مليون إنسان على الأقل كل عام بسبب استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكان ٩٠ في المائة من الوفيات بسبب الحرب، التي تقدّر بأربعة ملايين في فترة التسعينات، من المدنيين، ٨٠ في المائة منهم

من النساء والأطفال. وكان معظمهم ضحايا استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلاوة على ذلك، فإن عشرات الملايين من الناس فقدوا مصادر رزقهم وبيوتهم وعائلاتهم بسبب استخدام هذه الأسلحة دون تمييز وانتشارها السريع''. لقد بلغت القيمة الكلية لصادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عام ٢٠٠٢ ما يقارب ٢٠١ مليار دولار. وبلغت التجارة الدولية المشروعة حوالي نصف هذا المجموع.

٨ - مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متعددة الأبعاد في طبيعتها وينبغي النظر إليها تبعاً لذلك. ومن الممكن إحراز تقدم بمعالجة المشكلة على كل من المستويات العالمي والإقليمي والوطني، ومعالجة كافة جوانبها الموضوعية وتأسيس الشراكات وإطلاق مبادرات المساعدة والتعاون. ولا يمكن حلّ المشكلة إلا من خلال عمل الدول الجماعي.

٩ - لذلك قدمت الدول التزامها من خلال برنامج العمل، للتعاون فيما بينها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقيام بتنسيق أفضل وتأسيس الشراكات على كافة المستويات بين المنظمات الدولية والحكومية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الدولية.

١٠ - إن هدف المشاورات المتنوعة غير الرسمية التي عقدت في كل من نيويورك وجنيف، وكذلك أيضاً الاتصالات الثنائية بالدول الأعضاء، التجاوب مع قلق الدول وتوقعاتها وإيجاد أرضية مشتركة وتشجيع المسار متعدد الأطراف.

١١ - بالنظر إلى خبرة الدول الواسعة وقدراتها الهائلة والتزامها الجماعي يمكن وقف الانتشار العالمي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة، قرأها وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح

١٢ - قال **السيد آبيه** (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح)، أثناء قراءته للرسالة، أنه تصعب المغالاة في أهمية تنفيذ برنامج العمل الذي أُقر عام ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كافة جوانبه، بسبب الدمار الجماعي الذي نجم عن هذه الأسلحة. فقد قتلت حوالي ٦٠ شخصاً في الساعة، أو نصف مليون إنسان في العام، ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. ومع أنه يصعب التقدير الكمي الأوسع لانتشار الأسلحة الصغيرة إلا أن تأثيرها ملموس تماماً.

١٣ - هناك فرصة أمام الدول الأعضاء لتبادل المعلومات حول التقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وتقدير مدى ما يلزم عمله أكثر.

١٤ - كان من المشجع ملاحظة عمق الالتزام الذي أبداه عدد كبير من الدول الأعضاء طوال العامين الماضيين، كما شهدت على ذلك المبادرات التي وضعتها التقارير الوطنية. فقد بذلت جهود ملحوظة على المستوى الوطني، كما لعب المجتمع المدني، وعلى الأخص المنظمات غير الحكومية، دوراً مميزاً في هذا المضمار.

١٥ - يؤمل أن يحصل تقدم أكبر في تنفيذ برنامج العمل قبل الاجتماع الثاني الذي يعقد مرة كل سنتين والمقرر انعقاده عام ٢٠٠٥ وقبل المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد عام ٢٠٠٦. وينبغي على الدول الأعضاء تسريع تنفيذ برنامج العمل وبذل كل ما في وسعها لمساعدة الآخرين في هذا المجال. أما من ناحيتها، فإن الأمم المتحدة عازمة على

مساعدة المجتمع الدولي لمنع ومكافحة وإزالة كافة أوجه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إقرار النظام الداخلي (A/CONF.192/L.1)

١٦ - قالت **الرئيسة**، أنه خلال المشاورات غير الرسمية السابقة، قُبل اقتراح أن يطبّق النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه مع التغييرات والتبديلات اللازمة في اجتماع الدول الأول الذي يعقد مرة كل سنتين. وفوق ذلك، رغب عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي لم تشارك في المؤتمر الذي عقد عام ٢٠٠١، في المشاركة في الاجتماع الأول الذي يعقد مرة كل سنتين. ومن أجل تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية، أرسلت الأمانة العامة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى الدول الأعضاء، وفقاً للبندين أ و ب من القانون ٦٣ من النظام الداخلي في الوثيقة (A/CONF.1992/L.1)، ملاحظة شفوية تتضمن قائمة بجميع المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة. وينبغي أن تقدّم القائمة للموافقة عليها ضمنياً. فإذا لم تُبلغ الأمانة أية اعتراضات وإذا لم يُعبِّر أي وفد عن رغبته في الحديث، يُعتبر أن الوفود ترغب في السماح لتلك المنظمات غير الحكومية بالمشاركة في عمل الاجتماع.

١٧ - أقر ذلك.

إقرار جدول الأعمال

(A/CONF.192/BMS/2003/L.1/Rev.1)

١٨ - أقر جدول الأعمال.

انتخاب مسؤولين آخرين للاجتماع

١٩ - أعلن **الرئيس** أنه، في أعقاب المشاورات غير الرسمية السابقة، تمت الموافقة على أن يتشكل مسؤولو الاجتماع من ١٥ مساعداً للرئيس - ثلاثة من كلٍ من المجموعات الإقليمية الخمس. وقد رشّحت كلاً من كندا وكوستاريكا وجمهورية الكونغو الديموقراطية والجمهورية التشيكية والإكوادور وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا واليابان وهولندا ونيجيريا والبيرو والفلبين والصرب - مونتينيغرو وسلوفينيا وأوغاندا مجموعتها الخاصة بها. وسألت الرئيسة ما إذا كان بإمكانها اعتبار أن المشاركين يرغبون في انتخاب ممثلي البلدان التي ذكرت أعلاه مساعدين للرئيس بالتزكية.

٢٠ - أقرّ ذلك.

تنظيم العمل (A/CONF.192/BMS/2003/L.2)

٢١ - قالت **الرئيسة** أنها ستكرِّس أربعة اجتماعات لبحث التنفيذ الوطني لبرنامج العمل، واجتماعا واحداً لبحث البيانات المقدَّمة من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني واجتماعا واحداً لبحث التنفيذ الدولي والإقليمي لبرنامج العمل وثلاثة اجتماعات لمناقشة الموضوعات. وستمنح الاجتماعات الأربعة الأولى فرصة لممثلي الدول الأعضاء للقيام بجرده لمدى تنفيذ برنامج العمل، وذلك بإبراز التقدم الذي أُحرِز والعوائق التي ووُجهت. وسيمكِّنها ذلك من التعلم من الخبرة والنظر إلى المستقبل. وقد وُزِّعت ورقة غير مُعدّة للنشر تتضمن مواضيع النقاش في محاولة لتيسير النقاش وتركيزه. وأخيراً، تمت الموافقة في مشاورات غير رسمية سابقة، على أنها، علاوة على تقرير الاجتماع المعني بالمسائل النظامية، ستكتب ملخصاً للنقاش يُلحَق بالتقرير ويلزمها هي وحدها.

النظر في التنفيذ الوطني لبرنامج العمل

٢٢ - قال **السيد تريزّا** (إيطاليا)، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه والبلدان المنتسبة وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية، إن الإفراط في النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة ومراكمتها التي تزعزع الاستقرار

يتهدد بالخطر الأمن الدولي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وله تداعيات إنسانية خطيرة. وقد تفاوتت الإحصاءات حول الموضوع بشكل واسع، ولكن، وفقاً لتقديرات يمكن الوثوق بها، كان هناك أكثر من ٦٠٠ مليون سلاح صغير في العالم، وهذا أكبر بكثير مما كان عليه الحال عام ٢٠٠١. ولا زال عدد ضحايا الأسلحة الصغيرة من المدنيين الأبرياء في حالات النزاع وما بعد النزاع مرتفعاً جداً.

٢٣ - إن الفورة في الإرهاب منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تتطلب تقوية التعاون الدولي.

٢٤ - لقد أمل الاتحاد الأوروبي أن الاجتماع سيقِّر توجهاً طموحاً. وفوق ذلك كله فإن النقاش حول جوانب المسألة الأكثر أهمية سيُمكِّن الدول من إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم قبل الاجتماع الثاني الذي يعقد مرة كل سنتين المقرر انعقاده عام ٢٠٠٥، والمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد عام ٢٠٠٦. واقترح الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي على الوفود أن تُركِّز خلال نقاش الموضوع على ضوابط الصادرات ووضع العلامات على الأسلحة وتتبعها وعلى أنشطة السمسرة والعلاقات بين الأسلحة الصغيرة والتنمية. إن الاتحاد يسعى للامتثال لنصوص برنامج العمل على ثلاثة مستويات: تقوية التشريعات المحلية، والمساهمة بنشاط في المبادرات التي أطلقتها الهيئات الإقليمية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتفاقية واسينار) وتقديم المساعدة المالية والفنية للبلدان المتضررة بسبب انتشار مثل هذه الأسلحة.

٢٥ - من جهة التشريعات، تنبغي ملاحظة تطورين رئيسيين: تعديل عمل الاتحاد الأوروبي المشترك المعني بالأسلحة الصغيرة وإقرار موقف مشترك حول ضبط سمسرة الأسلحة. وقد وضعت بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إرشادات إلى أفضل الممارسات. وتعاونت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بموجب اتفاقية واسينار في إقرار إرشادات إلى أفضل الممارسات في مجال تصدير الأسلحة الصغيرة وإصدار بيان تفاهم حول أنشطة سمسرة الأسلحة.

٢٦ - خصص الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ حوالي ٧,٧ مليون أورو لمساعدة البلدان المتضررة من النقل غير المشروع وغير المنضبط للأسلحة الصغيرة ومن مراكمتها المزعزعة للاستقرار. كما أنها أيضاً دعمت مشاريع في كمبوديا (حوالي ٣,٣ مليون أورو) وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٣٤٥,٠٠٠ أورو) وفي ألبانيا (٥٥٠,٠٠٠ أورو). كما ساهمت أيضاً بـ (٢٠٠ ٠٠٠ أورو) لتغطية النفقات الجارية لميثاق الاستقرار/مكتب تبادل المعلومات الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومركزه بلغراد. والاتحاد الأوروبي عازم على الاستمرار في دعم هذه المشاريع الثلاثة. وعلاوة على المشاريع التي يدعمها الاتحاد، هناك أيضاً مشاريع تُموِّلها ميزانية البعثة الأوروبية. فقد تمّ التوقيع على اتفاقية مالية تمنح مليوني أورو على مدى ثلاث سنوات بين جمهورية تترانيا المتحدة والبعثة الأوروبية في أيار/مايو ٢٠٠٣، كجزء من مشروع واسع النطاق نفذه برنامج ''أفريقيا أكثر أمناً''.

٢٧ - أصبح الاتحاد الأوروبي عبر دعمه السياسي ومساهماته المالية لمشاريع تتعلق بالأسلحة الصغيرة أحد أكبر اللاعبين الدوليين في الحرب على التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة وهو عازم على الاستمرار في هذا الطريق.

٢٨ - من المهم من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، من بين أمور أخرى، المضي بالعمل على ضوابط الصادرات التي هي أداة ضرورية لكبح التجارة بالأسلحة الصغيرة. ويقترح

الاتحاد وجوب النظر في إعطاء أهمية لصياغة مستويات مشتركة وطنية ودولية لمنع تحول الاتجار المشروع إلى قنوات غير مشروعة. إن قوانين السلوك المعنية بصادرات الأسلحة التي أقرّها الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ تقدم نموذجاً للمنحى الذي قد تتخذه تشريعات أخرى.

٢٩ - أعطى الاتحاد الأوروبي أيضاً أولوية عالية لضبط أنشطة سمسرة الأسلحة، التي كانت، إلى جانب التهريب، بين السمات الرئيسية التي أذكت الاتجار غير المشروع في أنحاء العالم. إن سنّ تشريعات محلية صارمة تضبط السمسرة، كما يتوقع الموقف الأوروبي المشترك، ينبغي أن يكمله تبادل شفاف للمعلومات ذات العلاقة. ويحبذ الاتحاد الأوروبي بقوة إقرار اتفاقية متعددة الأطراف ملزمة في المستقبل القريب.

٣٠ - إن وضع علامات على الأسلحة وتتبعها هام جداً في القضاء على قنوات الاتجار غير المشروع. كما ينبغي إرساء معايير وضع علامات مشتركة والتوصل إلى اتفاقية حول تدابير مشتركة، على مستوى التشريع الوطني وفي مجال التعاون الدولي. ويرحّب الاتحاد الأوروبي باستنتاجات فريق خبراء الأمم المتحدة ويعتقد أن إقرار وثيقة قانونية متعددة الأطراف ملزمة حول الموضوع سيمكّن من إحراز تقدم كبير، وخصوصاً من حيث جعل جمع الأدلة ضد التجار غير الشرعيين وأولئك المنخرطين في أنشطة إرهابية أكثر سهولة.

٣١ - يعتبر الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية تحقيق شفافية أكبر في تقديم تقارير حول الأسلحة الصغيرة وتشجيع مشاريع تدعم تقديم تقارير وطنية وإقليمية - فرعية حول نقل الأسلحة الصغيرة.

٣٢ - ينبغي من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدة للبلدان المعرضة لحدوث نزاعات فيها في مجالات تحقيق الأمن ونزع الأسلحة وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم ضمن إطار عمل إستراتيجيات التنمية. ويتضمن برنامج الاتحاد لكمبوديا عنصر ''أسلحة مقابل التنمية''. ويؤمل أن يستنتج الاجتماع دروساً من البرامج الراهنة والماضية وأن يوافق على تدابير مشتركة تُقَّر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

٣٣ - ينبغي رصد تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وتعزيزه بعد الاجتماع الأول الذي يعقد مرة كل سنتين. ويترقب الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين المقرر عقده عام ٢٠٠٥، والذي قد يشكّل مرحلة حاسمة في الإعداد للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد عام ٢٠٠٦. وسيقدم الاتحاد الأوروبي مرشحيه لرئاسة مؤتمر عام ٢٠٠٥ في الوقت المناسب.

٣٤ - وكجزء من هذه العملية، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بمساهمات المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة والمجتمع المدني وبمشاركتها. وقد كانت لمساهمتها في الاجتماع الراهن قيمة بالغة. والنجاح مضمون لو عمل الجميع معاً.

٣٥ - قال **السيد إيلفمار** (السويد) إن بلده يتبنى البيان التي قدمته إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ويرغب في التأكيد على بضع نقاط يعتبرها هامة بشكل خاص.

٣٦ - بالقدر ذاته الذي شجَّع فيه برنامج العمل على منع النزاعات، كان من الملائم تقليل عنف هذه النزاعات بمعالجة العوامل الرئيسية التي تُذكي الحاجة إلى الأسلحة الخفيفة. فنزع الأسلحة وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم فور السيطرة على النزاعات المسلحة سيمنع العودة إلى الفوضى. وينبغي الاهتمام بمسألة إعادة الاندماج على المدى الطويل، بسبب اتصالها الوثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تكريس اهتمام أكبر لحماية الأطفال وخاصة من خلال منع استقطابهم كجنود.

٣٧ - إن السيطرة على الصادرات من صلب المعركة ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، لذا فإن السويد

ترغب في رؤية وضع قواعد متعددة الجوانب محددة في هذا المضمار.

٣٨ - حبّذت السويد أيضاً أن توضع بعناية وتفصيل اتفاقية متعددة الأطراف ملزمة للسيطرة على أنشطة السمسرة.

٣٩ - وترى أن تتبع الأسلحة يجب أن يُنظّم أيضاً لمنع سوء استخدام الأسلحة لأهداف غير مشروعة. ووضع علامات على الأسلحة وحفظ سجلات لها والتعاون الدولي هامة جميعاً في هذا المضمار.

٤٠ - تشعر السويد أن وجود وثيقة متعددة الأطراف ملزمة لتحديد وتتبع الأسلحة الخفيفة سيساعد في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة.

٤١ - السويد عازمة على المشاركة بنشاط في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المتعلق بوضع قواعد دولية وتزويد مساعدة ملموسة إلى الدول التي تحتاجها.

٤٢ - قال **السيد كولبي** (النرويج) إنه يتبنى بيان الاتحاد الأوروبي ويرغب في إضافة بعض الملاحظات. يُفترض أن يمكِّن تقييم التقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج العمل من تحديد أكثر التدابير أهمية لإقرارها من أجل تسريع العملية. وترحب النرويج بتجدد الاهتمام الذي تُمكن مشاهدته في جهات عديدة بمسألة الأسلحة الخفيفة. كما أن الجوانب الإنسانية ذات العلاقة أخذت تصبح موضع اهتمام شبكة الأمن البشري.

٤٣ - أوصت النرويج منذ أمد طويل بإقرار إستراتيجية دولية تغطي كافة وجهات تجارة الأسلحة. وهي تأمل أن تصبح هذه الإستراتيجية حقيقة واقعة بحلول المؤتمر الاستعراضي المقرر انعقاده عام ٢٠٠٦. ولأجل أن يكون التعاون الدولي في محاربة الاتجار بالأسلحة الخفيفة فعّالاً، ينبغي التوصل إلى اتفاقية حول معايير مقبولة لسلوك الدول. وفضلاً عن ذلك ينبغي أن تخضع مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظّمة لتوجه مشترك. لقد كان مشجعاً ملاحظة العدد المتزايد للحكومات التي تقوم بسَنّ تشريعات وطنية جديدة أو تعديل تشريعات موجودة بقصد مكافحة الاتجار بالأسلحة. كما كان مشجعاً أيضاً أن التعاون الإقليمي في منطقة أوروبا - المحيط الأطلسي، وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية يركِّز أكثر فأكثر على الأسلحة الخفيفة. وقد يسَّرت ذلك جهود الاتحاد الأوروبي الضخمة الموجهة إلى وضع قواعد سلوك مفصَّلة تتعلق بالأسلحة الخفيفة. كما أن الدول التي التزمت باتفاقية واسينار أدركت أهمية جهود كبح الاتجار بالأسلحة وسعت جاهدة إلى جعل تشريعاتها أكثر فعالية. وقد ساهمت النرويج بقوة في ذلك العمل وهي تأسف لعدم تمثيل الأمانة العامة لاتفاقية واسينار في المؤتمر.

٤٤ - لم تقدم تقارير وطنية، وهي حاسمة الأهمية لتنفيذ برنامج العمل، سوى ٧٠ من الدول الأعضاء، وقد لاقى بعض هذه الدول صعوبات بسبب نقص الموارد المالية والبشرية. وينبغي بحلول عقد دورة الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين في عام ٢٠٠٥ أن تكون كافة الدول الأعضاء قد قدمت تقاريرها الوطنية. وقد طلبت النرويج، رغبة منها في المساهمة في تحقيق هذا الهدف الطموح، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأسيس برنامج يساعد دولاً معينة في إعداد تقاريرها الوطنية بالتعاون مع دائرة شؤون نزع الأسلحة. وقد تجاوبت الدائرة بتجهيز برنامج لمساعدة حوالي ٢٠ بلداً في إعداد تقاريرها الوطنية للاجتماع.

٤٥ - ولتسريع العملية، ساهمت النرويج بما يقارب ٣٦٠٠٠٠ دولار إلى صندوق ائتمان برنامج الأمم المتحدة للإنماء، استخدم ٧٠٠٠٠ دولار منها للبرنامج في عام ٢٠٠٣. وقد شجعت النرويج الدول القادرة على القيام بالمثل. وأطلقت النرويج مبادرة مع هولندا لتشجيع توجه مشترك في مجال سمسرة الأسلحة. وقد أدت المبادرة إلى عقد مؤتمر للأطراف المهتمة في أوسلو في نيسان/أبريل. وستقدم

استنتاجات المؤتمر، الذي سيحضره ٧١ خبيراً من ٢٨ بلداً، بالعلاقة مع الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين.

٤٦ - النرويج عازمة على تقوية تعاونها مع المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنتدى جنوب المحيط الهادئ. وقد قدّم عدد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضية الأسلحة الخفيفة مساهمة قيمة في تلك المبادرة. وساهمت النرويج بما يقارب ٧٠٠٠٠ دولار لتغطية نفقات سفر عدد من وفود المنظمات غير الحكومية التي ستشارك في الاجتماع.

٤٧ - لقد اتخذت خطوات كبيرة لوضع حدّ للاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. ولكن لا يزال هناك عدد من المشاكل على المستويين الوطني والدولي ينبغي حلّها. وهناك بعض الأمل في أن تُثار فكرة اتفاقية دولية شاملة ملزمة معنية بتجارة الأسلحة في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد عام ٢٠٠٦.

٤٨ - قالت **السيدة نوتوتيلا** (جنوب أفريقيا) أنه كان مُحبطاً، بعد عامين من تبني برنامج عمل الأمم المتحدة، رؤية تداول كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة في أفريقيا أذكت النزاعات في كافة أنحاء القارة. وقد تضمنت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة للسلم والأمن دعت إلى تعزيز الظروف طويلة الأمد لتنمية الأمن في أفريقيا. وقد جهدت الدول الأفريقية لتقوية قدراتها في ميادين مثل منع النزاعات والإدارة والتوطين؛ وإعادة تأسيس السلم والمحافظة عليه، والمصالحة وإعادة التأهيل والبناء في أعقاب النزاعات؛ ومحاربة انتشار الأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وتعتبر جنوب أفريقيا الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين فرصة للدول الأعضاء لتقييم تنفيذ برنامج العمل في بلدان مختلفة، ولتحديد الميادين التي يمكن أن تستفيد من تعاون أكبر وتحديد الأولويات، وخاصة في تقوية القدرات؛ وفي وضع علامات على الأسلحة وتتبعها؛ وإدارة وجمع وتدمير مخزوناتها؛ وتحسين التعاون.

٤٩ - منذ إقرار برنامج العمل في تموز/يوليه ٢٠٠١، شاركت جنوب أفريقيا في أنشطة متعددة في محاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، وذكرت هذه الأنشطة في تقريرها الوطني. وقد نظمت مؤتمراً أفريقياً حول تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الخفيفة في بريتوريا في آذار/مارس ٢٠٠٢، وصادقت على البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا. وأقرت على المستوى الوطني تشريعات لضبط مسألة حيازة المدنيين أسلحة نارية ووضع قواعد النظام الوطني لنقل الأسلحة. وقد طوّرت شرطة جنوب أفريقيا استراتيجية للأسلحة النارية ستمكن من ضبط الأسلحة النارية داخل البلد بفعالية. وتعتقد حكومة جنوب أفريقيا أن الأسلحة الزائدة والتي لم تعد مستعملة أو التي ضبطت وعيارها أقل من ١٢,٧ ملم يجب أن تُدمّر. وقد دمّرت قوات الدفاع الوطني والشرطة أكثر من ١١٥٠٠٠ سلاح خفيف منذ تموز/يوليه ٢٠٠١، بينما دمّر الجيش أكثر من ٢٧٠٠٠٠ في أيار/مايو ٢٠٠١. ويعتقد وفد جنوب أفريقيا أن برنامج عمل الأمم المتحدة يشكّل إطار عمل ملموس للعمل الموحّد في منع وضبط والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ويشعر أن من الضروري تحديد الحاجات والشراكات الممكنة. ولا ينوي الوفد مراجعة برنامج العمل أو تغيير أهدافه، لكنه يشعر أنه يتعين على المشاركين في الاجتماع امتلاك رؤية أوضح للتحديات على المستويين العالمي والإقليمي، وبشكل خاص على المستوى الوطني.

٥٠ - قال **السيد كيرن** (سلوفينيا) إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه

٢٠٠١، كشف عن مدى وجدّية المشكلة. وقد زوّد إقرار برنامج العمل المجتمع الدولي بإطار عمل، وقررت سلوفينيا تطبيقه وتشجيعه. وقررت المجموعة الوزارية المشتركة الخاصة السلوفينية المكلفة بمسألة الأسلحة الصغيرة أنه ينبغي على جميع المؤسسات الحكومية، حيث تستدعي الضرورة، تعديل التشريعات الموجودة. وهكذا تعهدت سلوفينيا القيام بتغيير كامل للتشريعات والنظام الإداري، ويمكن الاطِّلاع على التفاصيل في التقرير الذي قدمته سلوفينيا إلى دائرة شؤون نزع الأسلحة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أسست حكومة سلوفينيا وظيفة اتصال وتنسيق للأسلحة الخفيفة ستكلَّف بتنسيق التعاون بين المؤسسات الحكومية المؤهلة في ميادين الأسلحة الخفيفة، والإشراف على تطبيق التشريع، ومراقبة نظام التصدير الراهن، وإعداد التقارير المطلوبة عن رصد تطبيق الالتزامات الدولية ذات العلاقة.

٥١ - تقع سلوفينيا قرب منطقة كانت في قبضة حرب وعدم استقرار طول السنوات العشر السابقة، ولا تزال تشعر بنتائجها. ففي عام ٢٠٠٢، أسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا مركزاً إقليمياً لتبادل المعلومات حول الأسلحة الخفيفة، مقره بلغراد في صربيا - مونتينيغرو. ويهدف البرنامج إلى تشجيع جمع الأسلحة وتأسيس بيئة محبذة للتنمية المستدامة. وستشجع سلوفينيا المانحين الدوليين على المساهمة في هذا المركز، الذي يعتمد أساساً على التبرعات النقدية.

٥٢ - استضافت سلوفينيا في آذار/مارس ٢٠٠٣ مؤتمر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه في جنوب شرق أوروبا، الذي تبنته الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشارك في المؤتمر أكثر من ١٠٠ مندوب من ما يزيد عن ٤٠ بلداً. وشملت المسائل التي بحثت ضوابط الصادرات والتدابير؛ وجمع الأسلحة؛ وترسيخ الوعي العام؛ وتسريح المقاتلين السابقين؛ ونزع الأسلحة وإعادة التأهيل؛ وأمن المخزونات وإدارتها؛ وإدارة الحدود؛ والتعاون الدولي والمساعدة الدولية. وقد عرضت سلوفينيا خلال المؤتمر اقتراحاً بتأسيس وظيفة اتصال وتنسيق للأسلحة الخفيفة يمكن أن تُكلَّف بإيجاد موارد إضافية للبرامج المتنوعة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمساعدة الفنية والتدريب ومعدّات برامج الكومبيوتر، وتكون بمثابة رابط بين المساعدة المتوفرة في البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص من ناحية وبين الحاجات التي تعبر عنها البلدان من ناحية أخرى. وينبغي على وظيفة الاتصال والتنسيق هذه أن تؤسس علاقة تعاون وثيق مع البرامج الموجودة في المنطقة، وخصوصاً المركز الإقليمي في بلغراد، ومكتب مبادرة التعاون لجنوب - شرق أوروبا في بوخارست وميثاق الاستقرار لجنوب شرق - أوروبا ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا.

٥٣ - كمرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، كان مطلوباً من سلوفينيا اتباع سياسات الاتحاد وقواعده التنظيمية. كما أنها عضو نشط في شبكة الأمن البشري، التي أكدت على البعد الإنساني لمشكلة الأسلحة الخفيفة. وتعتقد سلوفينيا أن المشاركة النشطة لكافة الدول في تنفيذ برنامج العمل ضرورية إذا كان القصد تحقيق الهدف المشترك في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة.

٥٤ - أشار **السيد قسوس** (الأردن) إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قتلت ما يزيد عن ١٠٠٠ شخص يومياً، وأن ما يزيد عن ٨٠ في المائة من الضحايا هم من النساء والأطفال، وأن ١٨ مليون سلاح، من ما يقدر بـ ٥٥٠ مليون سلاح صغير وسلاح خفيف متداول في الوقت الراهن، تستخدمها قوات حكومية.

٥٥ - إن هذا الوضع مألوف في الشرق الأوسط، وهي منطقة استمر فيها الصراع العربي - الإسرائيلي ما يزيد عن ٥٠ عاماً، ولكن ينبغي تذكر أن الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة غير كافية لبدء عملية عسكرية، إلا أن تأثيرها الفعلي هو إلهاب النزاعات الموجودة. وقد أعاد الأردن التأكيد على أن حلّ المسألة الفلسطينية والتسوية الكاملة والدائمة للصراع العربي - الإسرائيلي سيقدِّم الكثير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسيؤدي بدول المنطقة إلى العمل معاً عن كثب للقضاء على مثل هذه التجارة.

٥٦ - الموقع الجغرافي للشرق الأوسط وتاريخه الفريد يفسران وجود عدد ضخم جداً من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتجارة الأسلحة مصدر عائدات رئيسي بمعايير معدل الدخل للفرد في المنطقة. وترتبط تجارة الأسلحة بتجارة المخدرات، ويقع عبء ثقيل على الدول لمكافحة التجارة على هاتين الجبهتين. ولهذا من الملحّ تنسيق الجهود وتقوية التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي في المجالين كليهما. ومن المهم صياغة برامج وطنية فعّالة لجمع الأسلحة وتسجيلها وإصدار الرخص، وضمان تطبيق القوانين التنظيمية الوطنية التي تتعلق بحيازة الأسلحة ورصدها واستيرادها وتصديرها. إن تعاون السلطات المؤهلة هام على المستوى الوطني، وينبغي على الدول أن تتبنى تدابير بناء الثقة وأن تعمل بشفافية من أجل مكافحة هذه المشكلة الخطيرة.

٥٧ - بالنسبة للتعاون الدولي، يعتقد وفد الأردن أنه ينبغي اتخاذ الخطوات التالية: ينبغي أن يقتصر تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على السلطات الحكومية وعلى تُجّار مصرِّح لهم؛ وينبغي على أصحاب مصانع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن يضعوا علامات على القطع لتيسير تتبعها؛ وينبغي على الدول المنتجة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ألا تصدِّرها إلى أطراف لا تشكِّل كيانات دولة؛ وينبغي ألا تصدَّر أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة إلى دول أطراف في نزاع، إلا إذا طُلبت مثل هذه الأسلحة لأغراض الدفاع عن النفس؛ وينبغي أن توضع المخزونات تحت مسؤولية الحكومة، وأن تُفرض رقابة وحماية أكبر للمخزونات لتجنب السرقة؛ وينبغي على الدول أن تتعاون أكثر في تبادل المعلومات حول شحنات الأسلحة من أجل التأكد من شرعية الشحنات التي تمر عبر مختلف نقاط دخول الحدود؛ وينبغي تقوية أنظمة الجمارك وخدمات الأمن وإعطائها معدَّات حديثة جداً لتتبع الأسلحة المحظورة؛ وينبغي على الدول أن تتعاون أكثر في مجال التحقيقات من أجل تيسير ترصد شحنات الأسلحة وتحديد الأفراد والمجموعات المنخرطة في تجارتها؛ وينبغي وضع القوانين والأنظمة التي تتيح رصداً فعّالاً لحيازة الأفراد والمجموعات للأسلحة.

٥٨ - لقد نشر الأردن، كوسيلة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، قوات كبيرة على حدوده - بكلفة باهظة - من أجل منع وصول مثل هذه الأسلحة إلى مناطق النزاع في المنطقة. وقد اتخذت السلطات الحكومية الخطوات التالية: أقرّت قوانين تجعل من تهريب الأسلحة النارية والذخيرة والاتجار غير المشروع بها وتصنيعها وحيازتها واستخدامها دون تصريح جُرماً؛ ووضعت أنظمة تتعلق بحيازة أسلحة الصيد الشرعية والمسدسات الصغيرة تتطلب ألا يكون لدى من يحمل ترخيص بها سَجَّل إجرامي وأن يكون سليم العقل؛ وأطلقت حملة معلومات مستمرة حول المآسي التي يمكن أن تنجم عن استخدام الأسلحة النارية؛ واحتفظت بإحصائيات دقيقة عن الجرائم التي ارتكبت في المملكة وتضمنت استخدام الأسلحة النارية، وعززت الوسائل التي تكتشف الأسلحة في المطارات وعلى نقاط الحدود؛ وحسّنت المختبرات الفنية والعلمية لدى الشرطة القضائية بجعلها تستخدم أحدث التقنيات؛ ودعمت

السلطات المحلية في جهودها لمكافحة الاستخدام غير المشروع للأسلحة النارية وحيازتها؛ وشاركت في الاجتماعات الإقليمية والدولية في هذا المجال وقدّمت تقارير عن خبرة الأردن؛ وعززت من الإحساس العام بالأمن، ودمّرت جميع الأسلحة التي استولت عليها.

٥٩ - أدت جهود الأردن إلى النتائج الناجحة التالية: طرأ تغير على كيفية نظر الجمهور إلى مسألة حمل السلاح، الذي أصبح سيئ الصيت، فانخفض الطلب على الأسلحة النارية، ولذلك انخفضت التجارة بها؛ وأبدى الأشخاص الذين يحملون أسلحة دون ترخيص استعدادهم للسعي إلى الحصول على الترخيص الضروري؛ وانخفضت كمية الأسلحة التي تمّ الاستيلاء عليها في حالات الاتجار غير المشروعة، ما يعكس انحساراً أكبر للظاهرة.

٦٠ - وفي النتيجة، يأمل وفد الأردن أن ينفذ برنامج عمل الأمم المتحدة تماماً.

٦١ - قال **السيد أمانو** (اليابان) أنه منذ أن قام الأمين العام بطرس بطرس غالي بلفت انتباه المجتمع الدولي إلى مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عام ١٩٩٥، أكدت اليابان على أهمية المسألة وقدَّمت مشاريع قرارات حول هذا الموضوع تقريباً في كل دورة من دورات الجمعية العامة.

٦٢ - في عام ٢٠٠١، أقر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، برنامج العمل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه والقضاء عليه، وقد علَّقت اليابان قيمة كبيرة عليه لأنه يمثل توجهاً شاملاً كانت الحاجة إليه ماسة، وخاصة في مسألة متعددة الأوجه مثل هذه. إن المهمة الراهنة هي وضع برنامج العمل موضع تنفيذ، واجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين مناسبة لتبادل وجهات النظر والبحث عن أفكار متقدمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة والقضاء عليه.

٦٣ - لتيسير تنفيذ برنامج العمل، نظّمت اليابان عدداً من الندوات وورش العمل الإقليمية التي وفّرت فرصة لمعالجة المسائل الهامة مثل تسليح المجتمعات، والجنود الأطفال، واستعادة القانون والنظام، ونزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في المجتمع.

٦٤ - أما بالنسبة للإجراءات التي ستُقَر في المستقبل، فإن تأسيس نظام تتبع للأسلحة الصغيرة سيقدّم حماية فعّالة، إذ أن وضع علامات على كل سلاح وتتبعه سيجعل، عبر التعاون الدولي، بالإمكان التحديد الدقيق للأماكن التي تُحوّل إليها الأسلحة غير الشرعية ويؤمل أن تتم الموافقة على نظام التتبع في أسرع وقت ممكن وأن ترافقه تدابير استكشاف أكثر صرامة لتأمين فرص قيود على صادرات الأسلحة إلى المناطق التي فرض عليها مجلس الأمن حظراً. وقال إن بلده، على أي حال، غير مُصدّر للأسلحة.

٦٥ - ومن الهام أيضاً تخفيض عدد ضحايا الأسلحة الصغيرة، الذي يبلغ حوالي نصف مليون كل عام. وهذه أساساً مسؤولية البلدان المعنية بالأمر، لكن التعاون الدولي والمساعدة الدولية ضروريان للقضاء على جذور أسباب حيازة المدنيين لمثل هذه الأسلحة، وذلك بوضع ضوابط على الحدود، وقوانين وقواعد تنظيمية وطنية صارمة، واستعادة حكم القانون والقيام بتدابير أخرى مماثلة. إن تعزيز السلام واحد من الأركان الرئيسية في السياسة الخارجية لليابان. فقد قامت، مثلاً، باستضافة المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة لتعمير أفغانستان عام ٢٠٠٢، كما تعاونت في مشروع يهدف إلى مساعدة جهود الحكومة الكمبودية لجمع الأسلحة الصغيرة. وقد غطى المشروع احتفالات جمع الأسلحة وتدميرها وكذلك حملات توعية للجمهور وتقديم

حوافز لتسجيل الأسلحة. وتأمل حكومة اليابان أن يتوَّج مشروع جمع الأسلحة بالنجاح، وقد يشكل مثالاً على كيفية الوفاء بالاحتياجات التنموية المتعددة للمجتمعات.

٦٦ - في النتيجة، فإن بلده الذي يرأس اجتماع الدول الأول الذي يُعقد مرة كل سنتين، يرغب في إعادة التأكيد على إصراره على مكافحة الويلات الناجمة عن الأسلحة الصغيرة.

٦٧ - قال **السيد ماكدوجال** (كندا) أن دولاً عديدة قدَّمت تقارير ممتازة تُلخص مساعي الحكومات لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه. وهناك تحت تصرف هذه الدول مجموعة من البيانات الأساسية، مثل ''الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة''، التي تبين بوضوح التبعات الخطرة لانتشار الأسلحة الصغيرة، التي لا تزال تستخدم لارتكاب أعمال قتل جماعي وتدمير للمجتمعات على حساب التنمية الاقتصادية والخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، ومصادر رزق المجتمعات المحلية.

٦٨ - لقد زوّد برنامج العمل إطار عمل ملموس، حدّد بشكل واضح وصريح أن من مسؤولية الحكومات القيام بعمل تجاه قضايا مثل تصنيع الأسلحة ووضع علامات عليها وتتبعها وحفظ السجلات وضوابط الصادرات وإدارة المخزونات وجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة. ويعتمد تنفيذ البرنامج على الإرادة السياسية المستمرة والتعاون الموحّد الوطني والإقليمي ومتعدد الأطراف وتكريس الموارد الكافية.

٦٩ - وصفت حكومته في تقريرها الوطني، الذي قُدّم باللغتين الإنكليزية والفرنسية، الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ برنامج العمل محلياً ودولياً، من خلال إصدار قوانين وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة، وفرض ضوابط على الصادرات ودعم برامج جمع الأسلحة وتدميرها في بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، دعمت حكومته ندوات إقليمية هامة في أفريقيا وأوروبا وأميركا الوسطى وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وشجّعت إطلاق صندوق ائتمان لتمويل تدمير حوالي ١٢٠٠٠ طن من الذخيرة في ألبانيا.

٧٠ - والتحديات التي تنبغي مجابهتها من أجل الحفاظ على سلامة الناس تجاه عنف البندقية تتضمن: مسألة حيازة المدنيين للأسلحة، وخاصة تلك المعدّة للاستخدام العسكري؛ ومسؤولية الدولة عن انتقالات الأسلحة؛ وأولويات أخرى مثل سوء استخدام وكلاء الدولة للأسلحة الصغيرة، ومن هؤلاء قوات الجيش والشرطة والقوات شبه العسكرية. ومن الضروري العمل معاً كل يوم مع المجتمعات التي واجهت ويلات الأسلحة الصغيرة، وذلك بوضع إستراتيجيات لتخفيض الطلب على الأسلحة ومبادرات لحفظ أمن المجتمعات. والمجتمع المدني حليف لا يمكن الاستغناء عنه في الجهود الجماعية لجعل المجتمعات أكثر أمناً. وقد قامت كندا، من خلال شبكة الأمن البشري، بمشاورات مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة حول البعد الإنساني لمشكلة الأسلحة الصغيرة.

٧١ - إن المجتمع الدولي، الذي اجتمع في الأمم المتحدة في العام ٢٠٠١، اعترف بأن تهديد الأسلحة الصغيرة للناس يبرر العمل الجماعي. والتحدي هو تنفيذ برنامج العمل الذي أقِرّ في المؤتمر وتقديم نتائج أخرى ملموسة في الدورة التالية لاجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين. إن وفده يتطلع إلى العمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية من أجل تقدير التقدم الذي أُحرز في تنفيذ برنامج العمل والوقوف على ما لا يزال يمكن عمله والسعي للتعلم من الخبرات الإيجابية والسلبية المتنوعة أو حتى النظر في إجراء تعديلات لبرنامج العمل من أجل تحسينه وإمعان التفكير في أهداف جديدة.

٧٢ - قال **السيد أغويلار زينسر** (المكسيك) أن بلده عازم على تنفيذ برنامج العمل، كما يُستدل من التقارير الوطنية التي قدمت عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. ومن خبرته في الموضوع، توصَّل إلى نتيجتين هما بالتحديد أن من المهم أن تؤسس الأمم بنية تحتية قانونية ومؤسساتية وآليات تنسيق وطنية وأنه لا يمكن الاستغناء عن تعاون كافة البلدان، وخاصة تلك التي تنتج وتصدر أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أقرّت المكسيك تبعاً لذلك، ولتنظيم كافة الأمور المتعلقة بوضع علامات على الأسلحة النارية والمتفجرات وبتصنيعها وتسجيلها واستيرادها وتصديرها، قانوناً فيدرالياً ينظر فيه البرلمان في الوقت الراهن من أجل تحسينه وتحديثه. إن وجود هيئات تنسيق وطنية عنصر ضروري لضبط الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أسست المكسيك أيضاً عام ١٩٩٥ مجموعة تنسيق مشتركة بين المؤسسات لمنع وضبط تجارة الأسلحة، تشارك فيها هيئات فيدرالية ومن الدولة. وبيّن عمل المجموعة أن التجارة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المكسيك يقوم بها إما أفراد (مواطنون مكسيكيون أو مقيمون أجانب يشترون سلاحاً أو أكثر في الولايات المتحدة لاستخدامهم الشخصي ثم ينقلونها أو يشحنوها إلى المكسيك)، أو بطريقة منظمة ضمن مضمار الجريمة المنظمة أو تجارة المخدرات. وعلاوة على ذلك، تملك المكسيك سجلاً فيدرالياً للأسلحة تقوم دائرة الدفاع الوطني بتحديثه باستمرار، ما يمكِّنها من التحقق في أي وقت من عدد الأسلحة التي تم تصنيعها وتمت المتاجرة بها في البلد. وفوق ذلك، تراقب حكومته بصرامة إنتاج واستيراد وخزن الأسلحة النارية، التي توضع عليها علامات وقت تصنيعها أو تحمل اسم وعنوان المورّد بشكل مرئي عندما يتم استيرادها. ولا تصدِّر المكسيك أسلحة وتنتج فقط الأسلحة التي تحتاجها للحفاظ على أمنها.

٧٣ - وإدراكاً منها أن التعاون الدولي عنصر حاسم في الكفاح ضد الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أيدت المكسيك قيام منظمة الدول الأمريكية بوضع مشروع اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، وهي الوثيقة الإقليمية الأكثر تقدماً المنفَّذة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. كما أن المكسيك كانت طرفاً في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الحدود الوطنية. وساهمت بنشاط في المناسبات الدولية المتنوعة التي تتعلق بتطبيق برنامج العمل، بما في ذلك الاجتماع الراهن الذي يعقد مرة كل سنتين.

٧٤ - يفترض ألاّ يتيح الاجتماع الراهن تبادل الخبرات حول تنفيذ برنامج العمل والعوائق التي تواجهه فحسب، ولكن ينبغي أيضاً أن يعزز التفكير في بعض المسائل التي لم يُتوصل إلى إجماع بشأنها في مؤتمر عام ٢٠٠١، بالرغم أنها كانت مسائل أساسية، وكانت غالبية الدول مستعدة لوضع توصيات بشأنها في برنامج العمل. ومن بين هذه المسائل الحاجة إلى تقييد ومراقبة شراء وحيازة المدنيين للأسلحة، ليس فقط لكبح ثقافة العنف ولكن أيضاً لمنع الأسلحة التي كانت أصلاً قانونية من التحوّل إلى التجارة غير المشروعة. وكانت هناك أيضاً مسألة الحاجة إلى وضع حدّ لانتقالات الأسلحة بين الدول والوكلاء غير الحكوميين، وهذا مصدر دائم للنزاع وعدم الاستقرار في مناطق مختلفة في العالم، وخاصة في أفريقيا. وتعتقد المكسيك أنه فيما يتعلق بذلك ينبغي على جميع الحكومات دون استثناء، لمنع النزاعات ومكافحة الجريمة المنظّمة والإرهاب، أن تلزم نفسها بعدم القيام بعمليات تؤدي إلى نقل الأسلحة إلى وكالات غير حكومية أو السماح بذلك. كما أنها تعتقد أيضاً انه ينبغي

على المجتمع الدولي دون المزيد من التأخير البدء في مفاوضات تتعلق بوضع وثيقة ملزمة تحكم وضع علامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومسألة تتبعها، آخذة بالاعتبار توصيات فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين الذي أُنشأ لدراسة جدوى تطوير مثل هذه الوثيقة والمساهمة القيِّمة للمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم القيام بتحليل أعمق لمسألة سماسرة أو تجار الأسلحة، الذين أشار إليهم برنامج العمل بشكل هامشي فقط والذين ينبغي ضبط نشاطهم بصرامة.

٧٥ - ترتبط جميع هذه المسائل بشكل وثيق بواقع أنه كانت لدى أطراف التراعات مؤخراً قدرة أكثر على الوصول إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما وسّع نطاق العداوات وفاقم تأثيرها المدمّر على السكان المدنيين، الذين تحوّلوا من كونهم ضحايا عرضيين إلى أهداف مقصودة. ومن المحبط أن المجتمع الدولي لم يتخذ خطوات حازمة لكبح الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة في غرب ووسط أفريقيا، وأن الدول المعنية تفتقر إلى القوة اللازمة للقضاء على مثل هذه التجارة عندما تأتي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من بلدان خارج منطقتها. ويؤمل أن يساعد النقاش في الدورة الراهنة على حماية ملايين الضحايا، ومعظمهم من المدنيين، من الآثار المدمّرة لأسلحة الدمار الشامل المتمثلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٧٦ - قالت **السيدة بيورتاس دي روديريغ** (البيرو) أن بلدها ليس منتجاً ولا مصدِّراً للأسلحة، وهو ملتزم بالسلام والأمن الدوليين كما يُستدل من مشاركته النشطة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، ومن واقع أنه طرف في بروتوكول مكافحة تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وفي اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

٧٧ - تعتقد البيرو، مثلها مثل كندا، أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متعدد الأبعاد وينبغي كبحه على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية في جميع جوانبه. وفعلاً وفي هذا المضمار تقوم وزارة الشؤون الخارجية في البيرو في الوقت الراهن بمراجعة تأسيس بعثة وطنية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي ستنسق وتُيسّر تنفيذ إجراءات قطاعية مشتركة لمتابعة برنامج العمل والوثائق القانونية الأخرى، وخاصة تلك التي تؤثر على المنطقة.

٧٨ - لم توفر البيرو جهداً في متابعة برنامج العمل، لكنها لا تزال تواجه عدداً من المشاكل: لا زالت هناك في التشريعات المحلية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة فجوات قانونية، ولا تزال الاتصالات بين السلطات الوطنية المؤهلة والجمهور غير كافية، ولم تتم بعد مجانسة المصطلحات الوطنية المعنية بالاتجار غير المشروع مع مصطلحات الأمم المتحدة، ولا يزال هناك بعض من اللامنطقية في تنفيذ القانون. وفوق ذلك، لم يكن في متناول وزارة الداخلية في البيرو موارد كافية لإدارة مخزونات الأسلحة بفعالية لضمان أمنها أو تدميرها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٧٩ - جرى أول احتفالات التدمير العلني للأسلحة المدنية التي صادرتها وزارة الداخلية في البيرو في ليما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ خلال الاحتفال بالذكرى الخامسة عشر لتأسيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

كما أُطلق في المناسبة ذاتها برنامج لتعليم الأطفال والمراهقين عن مخاطر الأسلحة النارية المتأصلة ورعاية ثقافة السلم بين صغار السن. وقد أدت هذه النشاطات إلى القيام بأعمال فنية وبُني من الأسلحة المدمَّرة نصب للسلم ونزع السلاح.

٨٠ - تنتشر الشرطة الوطنية في البيرو بشكل دائم في المطارات والموانئ البحرية والنهرية، وتقوم بمساعدة خبراء الجمارك على الحدود في مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات. وقد شغّلت إدارة الجمارك في البيرو، وهي عضو في منظمة الجمارك العالمية، شبكة معلومات وطنية ودولية أتاحت لها جمع البيانات حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات وتبادل مثل هذه المعلومات مع سلطات الجمارك في كافة أنحاء العالم. وهي تراقب باستمرار تدفق الأشخاص والسلع والعربات عبر أراضي البيرو.

٨١ - من الضروري للدول التعاون في تفعيل الأنظمة المحلية الضرورية المعنية باستيراد وتصدير الأسلحة. وبشكل مماثل ينبغي وضع قوانين تنظيمية للنقل الدولي لجميع فئات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكإجراءات إضافية، ينبغي إنشاء مركز تبادل دائم لضمان أن يكون لدى جميع البلدان، وخصوصاً البلدان النامية، التقنية والقدرات الضرورية لتحقيق الأهداف التي وضعها برنامج العمل.

٨٢ - قدمت حكومة البيرو طلباً إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للحصول على مساعدة فنية ومالية في تنفيذ برنامج العمل في المجالات التالية: حملة وطنية لجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ تدمير الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات؛ تأمين ومراقبة الأسلحة ومخزونات الذخيرة؛ تدريب الموظفين المعنيين ضمن إطار عمل جماعة دول الأنديز على شؤون تسجيل وحيازة ونقل الأسلحة؛ ورقابة أكثر صرامة للتجارة القانونية بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات من خلال أنظمة كومبيوتر محسنة.

٨٣ - قال **السيد آسيا** (توغو) أن للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة آثار عكسية بشكل خاص على البلدان النامية بسبب عدم استقرارها المزمن المتأصل، ولأن هناك مطامع فيها لأسباب متنوعة. وفوق ذلك، فإن تلك البلدان تستخدم كأرض للاختبارات ومنافذ للأسلحة الجديدة. وفي عدد من البلدان النامية، ارتبط انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيضاً بالفقر، الذي هو أصل المطالب التي ترددها بعض الأحيان الحركات السياسية المصرّة على الترويج لجدول أعمالها بأي ثمن. ولذلك السبب، وبرغم أن تجارة الأسلحة الصغيرة مصدر قلق، فإن الخطر الحقيقي هو الحالات التي يُسمح لها، عمداً وبغير قصد، بأن تتطور إلى نزاعات.

٨٤ - ينبغي أن يكون المنع في مقدمة الجهود لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أنشأت توغو برغم إمكانياتها المتواضعة بعثة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأدى تأسيس هذه البعثة إلى تدمير أسلحة وذخائر، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب فعله. وقد حثت توغو بجدية البلدان الأخرى والمنظمات الدولية على مساعدتها في محاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٨٥ - لدى البحث في مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كثيراً ما تكون هناك نزعة إلى النظر إليها دون اخذ الظروف المحيطة بالاعتبار ونسيان أن هذا الانتشار نجم في الأساس عن تجارة اعتبرت مقبولة. ولهذا ربما كان هناك قدر من النفاق في التنديد بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بينما تظل مقبولة كشكل من أشكال

التجارة شبه الرسمية. وهذا على ما يبدو هو صلب المسألة: إذا القي اللوم فقط على مشتري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وليس أيضاً على بائعيها وصانعيها، فإن كافة الجهود مقضي عليها بالفشل.

٨٦ - وهناك مشكلة أخرى كبرى هي وجود أسلحة تُصنَّع في البيوت، فهذه ليست أقل فتكاً من الأسلحة التي تنتجها المصانع. ولا تشمل هذه الأسلحة أية إحصائيات وأنظمة مراقبة تقليدية، لأنها تنتج وتباع ضمن دائرة مغلقة معروفة فقط لمن يتداولها وتستثني جميع الغرباء. ولن يكون كافياً أي عمل يتغاضى عن انتشار تلك الأنواع من الأسلحة.

٨٧ - وبعد ما قيل ذلك، يتطلب الكفاح ضد انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الالتزام بثبات بالنضال من أجل السلم والتنمية المستدامة، لا فقط بتخفيض عدد الأسلحة المتداولة، بل أيضاً معالجة القضايا السياسية والاقتصادية المتعلقة بالاتجار غير المشروع. والطريقة الأكثر فعالية لمواجهة هذه الويلات هي إظهار الإرادة الاقتصادية والسياسية الضرورية. لذلك من الحاسم أن يعكف المجتمع الدولي بعزم صادق على هذه المهمة، وفقاً لبرنامج العمل، ولا على أية مهمة أخرى.

٨٨ - قال **السيد ليتافرين** (الاتحاد الفيدرالي الروسي) أن بلده كرَّس اهتماما كبيراً لبرنامج العمل، كما يُستدل من واقع أنه في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ قدّم تقريراً حول تنفيذه وأن وزير الشؤون الخارجية وجّه رسالة خاصة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين.

٨٩ - اتخذ الاتحاد الفيدرالي الروسي إجراءات تشريعية لفرض ضوابط صارمة على إنتاج وإصدار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حتى قبل أن يُقرّ برنامج العمل. ويعتبر أن قوانين وضع العلامات والممارسات التي يطبقها تفي بأكثر المعايير الدولية الصارمة.

٩٠ - في عام ٢٠٠٠، طوّر الاتحاد الفيدرالي الروسي وبدأ، مع البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ينفذ سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أراضيه، استناداً إلى أن الهدف الرئيسي لبرنامج العمل يتعلق بتنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل أقل مما يتعلق بإحكام الضوابط، وتحديد الاحتياطيات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموجودة والتنظيم على المستوى الدولي بالتعاون مع البلدان الأخرى، ومنع الاتجار غير المشروع بمثل هذه الأسلحة. فمثلاً بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣، صادرت الهيئات المسؤولة في الاتحاد الفيدرالي الروسي عن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أكثر من ٢٠٠٠٠ سلاح وحوالي ٣,٣ مليون قطعة من الذخيرة، بما في ذلك ٩٣٠٠ قنبلة يدوية. كما أجرت تفتيشاً على مخزونات الشركات من الأسلحة وجرداً لها وتم تعزيز أمن هذه المخزونات.

٩١ - وإضافة إلى ذلك، ووفقاً للتوصيات التي وضعها برنامج العمل، وضع نظام مؤتمت لإحصاء الأسلحة (استخدام مدني، أسلحة جانبية وقتالية) في مصانع أسلحة معينة. وتقضي الخطة للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بتأسيس نظام واحد لإحصاء الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ومراقبة إنتاجها على المستوى الوطني، وسيكون هذا النظام أكثر حداثة من الأنظمة الموجودة في الوقت الراهن.

٩٢ - أما بالنسبة لتصدير واستيراد الأسلحة، فقد حصل الاتحاد الفيدرالي الروسي على نظام لمراقبة الأسلحة الخفيفة والأسلحة النارية التي تدخل إلى البلاد وتخرج منها، وذلك بإعطاء أذون فقط لأشخاص قانونيين لتصدير أشياء

للاستخدام العسكري. ولا يتضمن هذا النظام أية نصوص تأذن بالسمسرة على الأسلحة على المستوى الدولي، ومن شأن ذلك أن يمنع التجارة القانونية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة النارية من إذكاء تهريب هذه الأسلحة غير المشروع. وبتعزيز الحملة ضد الإرهاب مؤخراً، تتابع السلطات المؤهلة عن كثب صادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وخصوصاً أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة، التي قد تكون خطرة بشكل خاص إذا ما وقعت في أيدي إرهابيين.

٩٣ - وفقاً لبرنامج العمل، عمل الاتحاد الفيدرالي الروسي بنشاط على الاستيلاء على الأسلحة المتداولة بصورة غير مشروعة وتفكيكها وتدميرها. وقد تم تفكيك وتدمير حوالي ٢١٠٠٠ سلاح ناري و١٢٠٠ سلاح صغير وسلاح خفيف.

٩٤ - يطرح القضاء المنتظم على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشاكل مالية، وتقوم الحكومة في الوقت الراهن بدراسة إمكانية التماس المساعدة الأجنبية لتجهيز مراكز جديدة لتفكيك وتدمير الأسلحة غير المشروعة. وتجدر ملاحظة أن الحكومة لم تدمِّر أسلحة بشكل علني، وذلك لأسباب أمنية، وأن برنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم يُنفَّذ بقوة، وأن برنامج إعادة شراء الأسلحة والتسليم الطوعي لها يتقدم بنجاح.

٩٥ - وبما أن من الصعب تقديم جرد كامل لتنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني في مثل هذه المداخلة الوجيزة، فإن وفد الاتحاد الفيدرالي الروسي ينوي الرجوع إلى المناحي الدولية للتنفيذ لاحقاً في النقاش.

٩٦ - قال **السيد غريمينغر** (سويسرا) إنه يتعين على الدول جميعاً ضمان أن تُستخدم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة مسؤولة في الأراضي الوطنية وعلى المستوى الدولي. وسويسرا متأكدة من أن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة سيساهم بشكل كبير في بناء عالم أكثر أمناً وسلاماً، وهي تشارك في الحملة ضد الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأن معظم النزاعات المسلحة اليوم حروب أهلية أهدافها المقصودة السكان المدنيون ويشارك فيها أيضاً اللاعبون خارج إطار الدولة، مستخدمين دائماً أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة.

٩٧ - لم تزود سويسرا أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة إلى قطاعات خارج إطار الدولة إلاّ بالموافقة الصريحة للدولة المعنية. وقد حاولت بغير نجاح إدخال فقرة في هذا الاتجاه في برنامج عمل الأمم المتحدة. ولا تزال سويسرا في مقدمة من يدرسون هذا الأمر، محاولة رؤية كيف تمكن صياغة معيار وطني للصادرات يمكن تطبيقه على اللاعبين خارج إطار الدولة في عمليات تجارة الأسلحة، ومعرفة ما إذا كانت نصوص القانون الدولي الراهنة تضع قيوداً على تسليمات الأسلحة إلى لاعبين خارج نطاق الدولة، وكيف تمكن تلبية احتياجات سكان مهددين بمذابح ترتكب ضدهم عندما لا تكون الدولة في وضع تستطيع فيه حمايتهم، دون تسليم أسلحة في الوقت ذاته إلى لاعبين خارج نطاق الدولة.

٩٨ - تؤكد سويسرا على أهمية وجود وثيقة دولية تنظم تتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، بقصد تكملة البروتوكول لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وفي ما يتعلق بذلك، تلعب سويسرا وفرنسا دوراً قيادياً دولياً في وضع قوانين التتبع وتعتبر أن تكليف الأمم المتحدة مجموعة من الخبراء الحكوميين بتمحيص جدوى اتفاقيات التتبع تشكل تقدماً هاماً. وسويسرا فخورة بدعمها منظمة جنيف غير الحكومية للدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة التي نشرت مرجعاً يعطي جردة تفصيلية للأسلحة الصغيرة. وتتضمن الدراسة

الاستقصائية للأسلحة الصغيرة للعام ٢٠٠٣ فصلاً، بعنوان ''إعاقة التنمية''، عالج الترابط بين الأسلحة الصغيرة والتنمية.

٩٩ - شجع كافة المشاركين في برنامج العمل على أن يقوموا بكل ما في وسعهم لتنفيذه بشكل كامل.

١٠٠- تفضل سويسرا توسيع مفهوم الأمن ليذهب إلى أبعد من تحقيق الأمن بين الدول فيحتضن بُعد الأمن البشري، الذي يشكل توجهاً فعّالاً لتناول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من حيث أنه يجمع معاً بين آثارها على الأمن والتنمية والسلم وحقوق الإنسان وكذلك أيضاً تبعاتها الإنسانية.

١٠١- وعاود التذكير بأن شبكة الأمن البشري، وسويسرا عضو فيها، تؤكد أثر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المنضبط على الأمن البشري. وأن الشبكة ستنظم ورشة عمل تعنى بالنتائج الإنسانية للأسلحة الصغيرة ضمن إطار المؤتمر العالمي الـ ٢٨ للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سينعقد في جنيف في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٠٢- عرض **السيد تيشم** (أستراليا) بياناً بالتقدم الذي أُحرز في تنفيذ برنامج العمل على المستويين الوطني والإقليمي. وعاود التذكير بأن القوانين الأسترالية المتعلقة بالأسلحة النارية هي الأكثر صرامة في العالم. وأن الحكومة الأسترالية تعمل على وضع قواعد تنظيمية وأنظمة لتنفيذ القوانين مستخدمة كفاءاتها في جمع المعلومات الاستخبارية والتحليل والتي تقوم بتحسينهما باستمرار. وقد طوّرت سياسة وطنية تتعلق بتجارة الأسلحة النارية، وهي تحظر مثل هذه التجارة بين الدول، وزادت من العقوبات على حيازة الأسلحة النارية غير المشروعة وعززت سلطات الوكالات الحكومية المنفِذة للقانون لتتمكن من تتبع ومعاقبة مهربي الأسلحة النارية، وحسَّنت الضوابط الجمركية والحدودية التي تستهدف تتبع البنادق وعززت الرقابة على بائعي الأسلحة النارية.

١٠٣- وتسعى أستراليا إلى ضمان أمن خزن الأسلحة النارية وترسانات الأسلحة، ولهذا الغرض تقوم السلطات بالتأكد من احترام القوانين التنظيمية مؤكدة على الالتزامات الواجبة على مالكي الأسلحة النارية وتحديد أعداد البنادق التي يمكن للبائع خزنها.

١٠٤- وقد نجم عن هذه الإجراءات تقليص عدد الأشخاص الذين يُقتلون أو يُجرحون بسبب الأسلحة النارية.

١٠٥- تعمد أستراليا إلى العمل مع شركائها الإقليميين والمجتمع المدني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، وقد تعاونت بشكل خاص في الجهود المبذولة لصياغة مشروع قانون نموذجي معني بضبط الأسلحة في منطقة المحيط الهادئ. وستطرح مشروع هذا القانون النموذجي في اجتماع زعماء منتدى الجزر في المحيط الهادئ الذي سينعقد في آب/تموز ٢٠٠٣. وقد ساعدت قوات الدفاع الأسترالية بلدان جزر المحيط الهادئ على تطبيق ممارسات إدارية فعالة تتعلق بخزن الأسلحة وحسَّنت من سلامة ترساناتها من الأسلحة.

١٠٦- تفضل أستراليا وجود شفافية أكبر على المستويين الإقليمي والدولي كإجراء لبناء الثقة وستسعى لتحسين شفافية صادراتها الدفاعية. وسيضم التقرير عن الموضوع فصلاً يُكرّس بشكل خاص لصادرات الأسلحة الخفيفة.

رفعت الجلسة في الساعة ١,٠٥ من بعد الظهر.